

دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم
في الاقتصاد العراقي للمدة (1996 — 2011)

المدرس المساعد سيماء محسن علاوي
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

المستخلص:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع ان تحقق الاهداف التي يسعى اليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على ادواتها المتعددة التي تستطيع ان تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فهي أداة رئيسية من ادوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات ومشاكل اقتصادية.

ولعل ابرز المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم هي ظاهرة التضخم التي تولد آثاراً سلبية تتمثل بفقدان الاستقرار الاقتصادي وتدهور في مستويات المعيشة.

لذلك يظهر جلياً دراسة ظاهرة التضخم وكيفية معالجتها باستخدام ادوات السياسة المالية مع التركيز على الاقتصاد العراقي.

Abstract:

Fiscal policy occupies an important place between the sum of the policies of the economic policy of monetary and credit such as policy and exchange rate policy, because they can achieve the goals sought by the national economy relying on multiple organs which can adapt even affect all economic and social aspects of society. They are a key tool of economic policy tools to guide the economic track, and to address the suffering of economic crises and problems.

Perhaps the most important problems of the world economies are inflation phenomenon that generates a negative impact is the loss of economic stability and a deterioration in living standards.

So evident study the phenomenon of inflation and how to address them using the instruments of fiscal policy with a focus on the Iraqi economy.

المقدمة:

يعد التضخم احد ابرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها اغلب اقتصاديات دول العالم، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ورفع مستويات الاسعار نحو الارتفاع.

ويتسم الاقتصاد العراقي بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، فالظروف الاقتصادية والسياسية من حصار اقتصادي وضعف هيكلية الاقتصاد، فضلاً عن الحروب والعقوبات الاقتصادية خلال حقبة التسعينات علاوة على ذلك الفساد الاداري والمالي والوضع الامني المتردي بعد عام 2003، كل هذه العوامل ساهمت في بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاتها.

وهنا ينبغي على الدولة ان تتدخل في معالجة هذه الظاهرة باستخدام السياسات الاقتصادية، ومنها السياسة المالية التي تعتبر احدى هذه السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، باعتبارها المسؤولة عن قنوات الانفاق والتحصيل.

لذا فإن دراستنا ستتركز على فاعلية السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، وذلك على النحو الآتي:

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للسياسة المالية والتضخم.

المحور الثاني: السياسة المالية في العراق وظاهرة التضخم للمدة (1996 – 2011).

المحور الثالث: التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على التضخم.

المحور الرابع: اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في العراق.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في (زيادة معدلات التضخم في العراق نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها البلد خلال حقبة التسعينات وماتلاها، والتي تمثلت بالحروب والحصار الاقتصادي وانهيار الوضع الامني بعد عام 2003).

فرضية البحث:

تتمحور الفرضية حول (ان السياسة المالية وبأدواتها المختلفة يمكن ان يكون لها دور كبير في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي).

اهداف البحث:

يهدف البحث الى توضيح النقاط الآتية:

1. الاحاطة بمفهوم السياسة المالية وادواتها.
2. التعرف على مفهوم التضخم وأثاره الاقتصادية.
3. دراسة واقع السياسة المالية والتضخم في الاقتصاد العراقي.
4. مناقشة اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في العراق.

المحور الاول - الاطار المفاهيمي للسياسة المالية والتضخم

مقدمة:

زادت أهمية السياسة المالية في مختلف دول العالم لاعتبارات اهمها كونها احدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير به. وأصبحت هذه السياسة أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات ومشاكل اقتصادية. ولعل أبرز المشاكل التي قد تواجهها اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء هي ظاهرة التضخم، وما تتركه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

واستناداً الى ذلك تظهر لنا ضرورة توضيح مفهوم السياسة المالية وادواتها ومناقشة مفهوم التضخم واهم آثاره الاقتصادية على المجتمع، وعليه سيتم تقسيم هذا المحور الى نقطتين أساسيتين الاولى هي مفهوم السياسة المالية وأدواتها، والنقطة الثانية هي مفهوم التضخم وآثاره الاقتصادية.

أولاً: مفهوم السياسة المالية وأدواتها:

1. مفهوم السياسة المالية:

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلاً من الكلمة الفرنسية "Fisc" التي تعني حافظة النقود او الخزانة (الحاج،2010:201). وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فضلاً عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها " مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة ان تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع اعبائها بين الافراد" (الدعمي، 2010:49).

وهناك من عرفها على أنها " سياسة اقتصادية تستخدمها الحكومة لأجراء تغييرات في الضرائب والنفقات العامة لغرض التأثير في مستوى الناتج المحلي الاجمالي وضمان استقرار اقتصاد البلد" (O'sullivan,2008:370).

وكذلك يمكن تعريف السياسة المالية بأنها " مجموعة من القواعد والاساليب والوسائل والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال مدة زمنية معينة" (احمد، لم تذكر سنة النشر: 221).

نستخلص مما سبق ذكره ان السياسة المالية اداة الدولة التي تستطيع بواسطتها تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، ومحاربة الأزمات والمشاكل التي قد تواجه البلد وتعيق مسيرة التنمية الاقتصادية.

2. أدوات السياسة المالية:

تتمثل أهم أدوات السياسة المالية بالآتي:

أ - السياسة الانفاقية (Expenditure Policy):

يمكن تعريف السياسة الانفاقية بأنها " البرنامج الانفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف الى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية" (الجنابي، 1990:29). والسياسة الانفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الانفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم، وتوسيع السوق المحلية. بينما تستهدف الدول النامية الى بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان. وانطلاقاً من واقع كل من الدول الرأسمالية والدول النامية فأن على السياسة المالية بأدواتها المختلفة ان تسعى لتحقيق الاهداف المطلوب تنفيذها.

ان السياسة التي تستخدمها الدولة للإنفاق على الأوجه المختلفة تسمى بالنفقة العامة ويمكن تعريفها بأنها " عبارة عن مبالغ مالية تقطعها الدولة او إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد أشباع حاجة عامة" (مراد، 1963: 24). من خلال التعريف نلاحظ ان النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة عن غيرها من أنواع النفقات، فالعنصر الأول يتمثل بالصفة النقدية للنفقة العامة حيث أن شيوع استخدام النقود في المعاملات والمبادلات اصبح أمراً طبيعياً في الوقت الراهن نتيجة لسيادة النظام النقدي والتخلي عن نظام المقايضة، والعنصر الثاني يتمثل بصدور النفقة من هيئة عامة وعلى هذا الاساس لاتعتبر نفقة عامة المبالغ التي ينفقها الافراد العاديين ولو كانت تهدف الى تحقيق النفع العام. اما العنصر الثالث فهو الغرض من الانفاق العام الا وهو تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري ان تستخدم النفقة العامة من أجل اشباع حاجة عامة.

ويقسم الانفاق العام الى نوعين هما (جميل، 2006: 6):

(1) النفقات الحكومية (الاستهلاكية): وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسيير ادارتها للمرافق العامة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات الاستهلاكية.

(2) النفقات الحكومية (الاستثمارية): وتتمثل هذه النفقات بقيام الدولة بأنشاء المشاريع الصناعية والزراعية... الخ، فضلاً عن إقامة البنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي.

ب - السياسة الإيرادية (Revenues Policy):

لقد أصبحت الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فهي أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسة الإيرادية الى فرعين أساسيين هما:

(1) السياسة الضريبية (Taxing Policy):

تعد الضرائب أهم مورد مالي للموازنة الجارية وهي مساهمة اجبارية للأفراد في تحمل أعباء الخدمات العامة، وهي أما ان تكون مباشرة تفرض على دخول الافراد(ضريبة الدخل)، او ان تكون غير مباشرة

تفرض على نشاط الافراد كالاستيراد والتصدير (الرسوم الكمركية) (الدليمي، 2003: 17). وتؤثر الضرائب في معدل النمو من خلال تأثيرها على الادخار والاستثمار. وأن استعمال السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية يعتمد على التوقيت المناسب لتدخل هذه الاداة، وكذلك توفير جهاز ضريبي أمين ذو كفاءة عالية، فضلاً عن وجود تشريعات ضريبية مناسبة.

2) السياسة الاقتراضية (Loaning Policy):

وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الايرادية في السياسة المالية، وتلجأ الدولة الى هذه الأداة نتيجة سببين الاول: تكون الضرائب في حدها الاقصى، والثاني: تكون للضرائب ردود افعال اجتماعية عنيفة. وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك ان القروض الخارجية غالباً ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الدولة ان تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي (بخيت، مطر، 2012: 192).

ثانياً: مفهوم التضخم وآثاره الاقتصادية:

تشكل ظاهرة التضخم أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعاً وانتشاراً في معظم اقتصادات العالم في الوقت الحاضر، مما دفع العديد من الاقتصاديين والمختصين وحتى الحكومات الى ايجاد الحلول المناسبة او اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة تلك الظاهرة، نظراً لما تلحقه من آثار سلبية على حركة ومسار الاقتصاد القومي، لذلك سيتم في هذا المحور التطرق الى مفهوم التضخم وآثاره الاقتصادية على المجتمع.

1. مفهوم التضخم:

يعرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار" (Brue, 2008: 134 Connell) والمقصود بالارتفاع المستمر في الاسعار، ان كافة اسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة، بما فيها تكاليف عناصر الانتاج.

وكذلك يعرف بأنه " كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار " (عناية، 2000: 52).

وبناءً على ما تقدم فإن ارتفاع اسعار السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع اخرى لا يعتبر تضخماً، كما ان الارتفاع المفاجئ في الاسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخماً، حيث من الممكن ان تعود الاسعار الى وضعها الطبيعي بعد زوال اسبابها (الوادي، وآخرون، 2010: 182).

1. آثار التضخم:

تترتب على التضخم عدة آثار اقتصادية لعل أهمها:

أ - تأثير التضخم على الدخل: يؤثر التضخم بصورة سلبية على بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فأصحاب الدخل الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الاسعار، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخلهم ومن ثم التأثير على حجم الاشباع لديهم، بينما يستفيد من التضخم رجال الاعمال والمنتجون نتيجة لارتفاع الارباح الناجمة عن ارتفاع الاسعار (الوادي، وآخرون، 2007: 300).

ب - آثار التضخم على الاستهلاك والادخار: يتوقف الادخار على الدخل الحقيقي فكلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد كلما زاد الميل الحدي للادخار، ويحدث ذلك لان زيادة الدخل تسمح للأفراد بالحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات مقابل التخلي عن جزء محدود من الدخل هذا الجزء الباقي (الآخر) يعد بمثابة فائض يوجه الى الادخار، ففي حالة التضخم فانه سوف ينخفض الدخل الحقيقي لانخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم التأثير على الاستهلاك بتوجيه الجزء الاكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك ويقل الادخار (الدليمي، 1990: 681).

ج - تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: يؤثر التضخم بشكل سلبي على ميزان المدفوعات حيث ان الدولة التي تعاني من ارتفاع الاسعار تكون منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الاقل سعراً، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها، مما يؤدي الى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات او في اقل الحالات سوءاً ينخفض حجم الفائض فيه (الوادي، وآخرون، 2010: 188).

المحور الثاني

السياسة المالية في العراق وظاهرة التضخم للمدة (1996-2011)

لقد تدهور الاقتصاد الكلي في العراق في حقبة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الامم المتحدة بسبب حرب الخليج الثانية عام 1990، وتلا ذلك الحرب الامريكية - البريطانية، واحتلال العراق عام 2003، مما الحق اضراراً بالغة في الاقتصاد العراقي تمثلت بتراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ومن ثم تزايد عجز الموازنة.

وقد ادى ذلك الى بروز ظاهرة التضخم وتأصلها في الاقتصاد العراقي، الامر الذي يتطلب وضع حلول ومعالجات لهذه الظاهرة متمثلة باستخدام ادوات السياسة المالية التي اذا تم استخدامها استخداماً امثل ستعزز من قوة الاقتصاد الوطني في اطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

واستناداً الى ما تقدم ينبغي دراسة واقع السياسة المالية في العراق، اضافة الى مناقشة تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، وعليه سيجري تقسيم هذا المحور الى نقطتين اساسيتين:

اولاً: تحليل اتجاه السياسة المالية في العراق.

ثانياً: تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي.

اولاً: تحليل اتجاه السياسة المالية في العراق :

لغرض الاحاطة بموضوع السياسة المالية في العراق فأنا سنتطرق الى الفقرات الآتية:

1. تطور الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة:

من خلال تتبع مسار الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي نجد انه حقق مستويات مرتفعة خلال مدة الدراسة. وان من جملة الاسباب التي ادت الى هذا الارتفاع في مستوى الانفاق الحكومي هو الحروب التي خاضها البلد خلال مدة التسعينات وما تلاها، وما ترتب عليها من تزايد حجم الانفاق العسكري، فضلاً عن فرض العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي والتي بموجبها منع تصدير واستيراد السلع والخدمات بما فيها النفط، وبسبب اعتماد العراق

على الموارد النفطية في تغطية النفقات العامة فقد تأثرت هذه النفقات وبشكل كبير بظروف الحرب وانعكاساتها على تراجع العوائد النفطية، الامر الذي ادى الى تراجع نسب العرض الكلي امام تصاعد حجم الطلب الكلي مما اسفر عن بروز وتأثر التضخم وتزايد معدلاته.

والجدول (1) يوضح النفقات العامة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (1) النفقات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1996-2011) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي % (3)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	النفقات العامة (1)	السنة	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي % (3)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	النفقات العامة (1)	السنة
60.33	53235358.6	32117491	2004	8.34	6500924.6	542542	1996
35.84	73533598.6	26375175	2005	4.013	15093144.0	605802	1997
40.59	95587954.8	38806679	2006	5.37	17125847.5	920501	1998
35.01	111455813	39031232	2007	2.99	34464012.6	1033552	1999
نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي % (3)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	النفقات العامة (1)	السنة	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي % (3)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	النفقات العامة (1)	السنة
37.83	157026062	59403375	2008	2.98	50213699.9	1498700	2000
4.023	1306421870	52567025	2009	5.00	41314568.5	2069727	2001
44.42	158521511	70134201	2010	6.138	41022927.4	2518285	2002
47.32	211309950	69639523	2011	6.70	29585788.6	1982548	2003

المصدر: 1. العمود (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لأعداد متفرقة للمدة (2003—2011).

2. العمود (2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

3. العمود (3) من عمل الباحثة.

يتبين من خلال الجدول (1) ان النفقات العامة قد زادت من (542542) مليون دينار عام 1996 الى (2518285) مليون دينار عام 2002، ويعود سبب هذا الارتفاع الى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي في

تلك المدة، وما رافق ذلك من ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار فكان لا بد ان يقابلها زيادة في حجم التخصيصات لتلبية الحاجات العامة، اضافة الى متطلبات حملة اعادة الاعمار بعد حرب الخليج الثانية عام 1991.

كذلك يلاحظ ان النفقات العامة قد ازدادت من (1982548) مليون دينار عام 2003 لتصل الى (69639523) مليون دينار عام 2011، والسبب في حصول هذه الزيادة هو الاستقرار النسبي لقيمة الدينار العراقي بفضل سياسات البنك المركزي الناتجة عن استقلالية البنك المركزي الذي عانى من تبعيته لقرارات السياسة المالية، كما ان استئناف تصدير النفط الخام وبأسعار مرتفعة مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في ايرادات الدولة من قطاعاتها الانتاجية وقيام الدولة بزيادة الرواتب والاجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام (الحديثي، 2011: 41).

اما فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد ارتفاعاً ملموساً خلال المدة (1996-2002)، فقد بلغ مقداره (650092406) مليون دينار عام 1996 واستمر بالارتفاع ليصل الى (41022927.4) مليون دينار عام

2002 وسبب هذه الزيادة يعود الى ان هذه المدة شهدت تطبيق مذكرة التفاهم مما سمح للعراق باستيراد الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

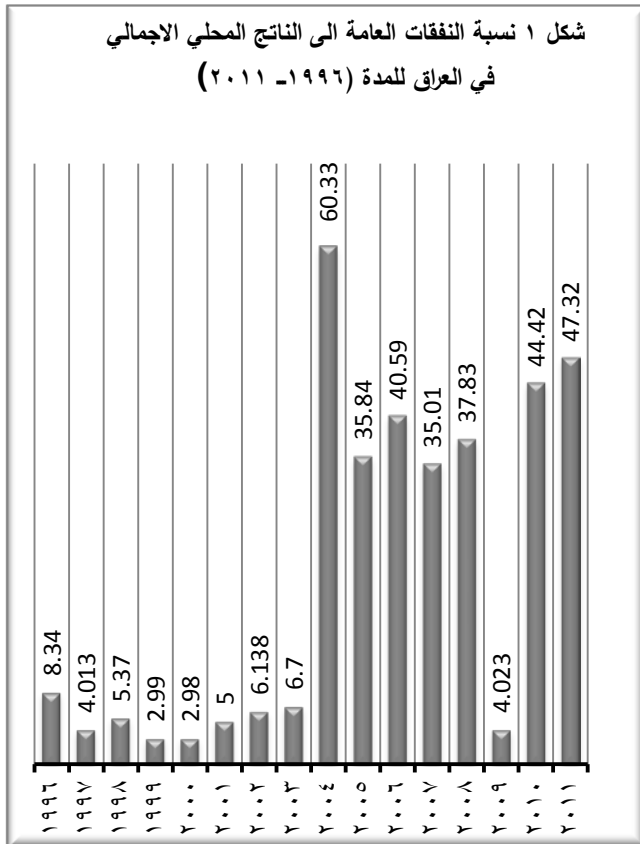
اما بعد عام 2003 فقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي من (5323535.8) مليون دينار عام 2004 (بغض النظر عن عام 2003 لأنه يعاني من انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاحتلال) الى (211309950) مليون دينار عام 2011، والسبب هو زيادة تصدير النفط الخام وما ألقه من نتائج ايجابية رفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

وفيما يتعلق بالنسبة التي تشكلها النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي

فيلاحظ من خلال الشكل 1

انها شهدت تذبذباً ملموساً خلال المدة

(1996-2003)



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

فقد بلغت (8.34%) عام 1996 واستمرت بالانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى حتى وصلت الى (6.70%) عام 2003، والسبب في ذلك هو كما ذكر آنفاً توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة وظهور الحاجة الى السلع والخدمات المقدمة للأفراد تتطلب زيادة حجم الانفاق وبسبب النقص الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي (جانبا العرض الكلي) لم يكن يستطيع سد هذا النقص مما زاد من الطلب الكلي الفعلي.

اما المدة التي تلت عام 2003 فقد شهدت هذه النسبة تذبذباً ملحوظاً اذ بلغت (60.33%) عام 2004 واستمرت بالانخفاض والارتفاع حتى بلغت عام 2011 (47.32%)، وان هذه النسبة قد ازدادت عن المدة السابقة بسبب قيام الدولة بتعديل سلم الرواتب لموظفي القطاع العام، فضلاً عن توفر جميع انواع السلع.

2. الضرائب:

يتصف النظام الضريبي في العراق بمجموعة من الخصائص اهمها (جابر وآخرون، 2006: 76):

أ - انه جمع بين الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل ورأس المال) وغير المباشرة (الرسوم الكمركية ورسوم الطابع ورسوم التسجيل العقاري ورسوم الانتاج).

ب - كثرة الاعفاءات والسماحات في القانون الضريبي بهدف التقليل من الأثر السلبي للضرائب اقتصادياً واجتماعياً.

ج - يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المكلف العربي مقيماً بمجرد دخوله العراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها.

والجدول (2) يوضح اجمالي الايراد الضريبي ونسبته الى الايرادات العامة والنفقات العامة في العراق للمدة (1996-2011):

جدول (2) اجمالي الايراد الضريبي ونسبته الى الايرادات العامة والنفقات العامة للمدة (1996-2011)(مليون دينار)

السنة	اجمالي الايراد الضريبي (1)	الايرادات العامة (2)	نسبة اجمالي الايراد الضريبي الى الايرادات العامة % (3)	نسبة اجمالي الايراد الضريبي الى النفقات العامة % (4)
1996	91948.99	178013	51.65	16.94
1997	169217.41	410537	41.21	27.93
1998	224950.03	520430	43.22	24.43
1999	393883.31	719065	54.77	38.109
2000	587035.68	1133034	51.81	39.16
2001	704414.96	1289246	54.63	34.03
2002	593678.2	1971125	30.11	23.57
السنة	اجمالي الايراد الضريبي (1)	الايرادات العامة (2)	نسبة اجمالي الايراد الضريبي الى الايرادات العامة % (3)	نسبة اجمالي الايراد الضريبي الى النفقات العامة % (4)
2003	263290.1	15985527	1.647	13.28
2004	540900.0	32982739	1.6399	1.68
2005	953000.0	40502890	2.352	3.613
2006	413339.0	49232349	0.83	1.06
2007	1228335.0	54599451	2.24	3.14
2008	985372.0	80252182	1.22	1.65
2009	739000	55209353	1.33	1.40
2010	881343	70178223	1.25	1.25
2011	1073556	99998776	1.07	1.54

المصدر: 1. العمود (1) الهيئة العامة للضرائب

2. العمود (2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية
لأعداد متفرقة.

3. العمود (3) من عمل الباحثة.

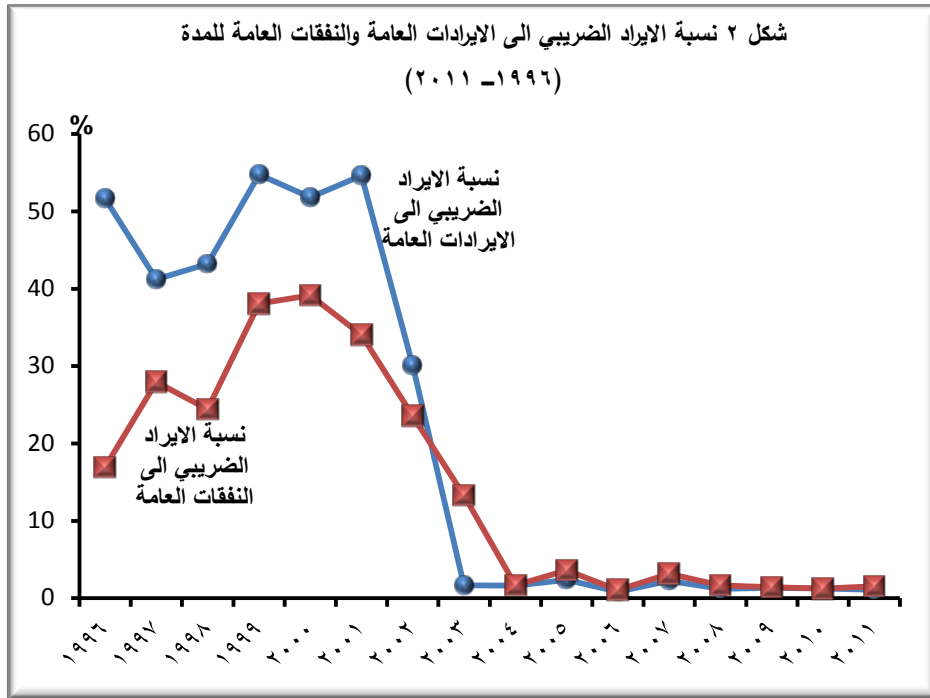
4. العمود (4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1) من الجدول (1).

بالنظر الى بيانات الجدول (2) نلاحظ ان نسب اسهام الايرادات الضريبية في الايرادات العامة ظلت متدنية خلال مدة الدراسة، اذ بلغت ادنى نسبة مساهمة لها (0.83%) عام 2006، في حين ان اعلى مساهمة جاءت عام 1999 ونسبة (54.77%).

اما عن دور الايراد الضريبي في تمويل النفقات العامة فيلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الضرائب في تمويل هذه وتظهر لنا ضرورة تبيان الاسباب التي دفعت الى تضائل نسب اسهام الايرادات الضريبية في جانبي النفقات العامة والايادات العامة، وكالاتي:

- أ- ان حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي شهدتها العراق في تسعينات القرن الماضي وما بعد عام 2003، انعكست بصورة سلبية على ضعف القدرة على استحصال وجباية الايرادات الضريبية.
- ب - استئناف تصدير العراق للنفط الخام بعد عام 2003 بعد ان كانت عملية تصدير النفط تقتصر على تغطية الاحتياجات الانسانية وفق مذكرة التفاهم. وان ارتفاع الصادرات النفطية في الموازنة العامة دفع باتجاه تقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية (www.mof.gov.iq/lists.4pd).
- ج - انخفاض الايرادات الضريبية بسبب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 54 لسنة 2004، والذي بموجبه تم تعليق كل التعريفات الكمركية والرسوم وضرائب الاستيراد
- (ماعدا ضريبة اعادة الاعمار المفروضة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 38)(شهاب، 2010: 76).
- د - عدم دقة حصر المكلفين، اذ لاتزال العديد من الاوعية خارج نطاق الفرض والتحاسب الضريبي (مكاتب الصرافة، ومحلات الموبايل، ومقاهي الانترنت....الخ).

والشكل (2) يوضح نسبة الايراد الضريبي الى الايرادات العامة والنفقات العامة للمدة(1996-2011):



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

3. الدين العام الداخلي:

تتعدد مصادر الاقتراض الداخلي لتغطية النفقات العامة في العراق، ومن أهم هذه المصادر هي الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي، وحالات الخزينة والسندات لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية. والجدول (4) يوضح المجموع الكلي للدين العام الداخلي ونسبته الى الإيرادات العامة والنفقات العامة للمدة (1996-2011):

جدول (4) المجموع الكلي للدين العام الداخلي ونسبته الى الإيرادات العامة والنفقات العامة للمدة (1996-2011) (مليون دينار)

السنة	المجموع الكلي للدين العام الداخلي	نسبته الى الإيرادات العامة %	نسبته الى النفقات العامة %	السنة	المجموع الكلي للدين العام الداخلي	نسبته الى الإيرادات العامة %	نسبته الى النفقات العامة %
(1)	(2)	(3)	(3)	(1)	(2)	(3)	(3)
1996	392750	220.6	72.39	2004	5925061	17.96	18.44
1997	184250	44.88	30.41	2005	3894100	9.61	14.76
1998	466000	89.54	50.62	2006	3001690	6.09	7.73
1999	249250	34.66	24.11	2007	5193705	9.51	13.3
2000	306500	27.05	20.45	2008	4455569	5.55	7.50
2001	892250	69.20	43.10	2009	8434049	15.27	16.04
2002	950750	48.23	37.75	2010	9180806	13.08	13.09
2003	441500	2.76	22.26	2011	7446859	7.04	10.69

المصدر: 1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الإحصائية لأعداد متفرقة. 2. العمود (2) و(3) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1) من الجدول (1)، والعمود (2) من الجدول (2).

من خلال معاينة الجدول (4) نلاحظ ارتفاع قيم الدين العام الداخلي للمدة (1996-2002) فقد بلغ (392750) مليون دينار عام 1996 واستمر بالارتفاع والانخفاض حتى بلغت قيمته (950750) مليون دينار عام 2002، ويلاحظ أيضاً أن نسبة الدين العام الداخلي الى إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة كانت مرتفعة خلال هذه المدة بسبب تزايد الإعباء المالية للدولة وتلبية الخدمات المقدمة للمجتمع. أما فيما يتعلق بالمدة (2003-2011) فيلاحظ أن نسبة الدين العام الى إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة قد انخفضت عن المدة السابقة بسبب تزايد واردات النفط الخام وتقليل الاعتماد على الدين العام في تمويل النفقات العامة.

ثانياً: تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي:

- شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم بدءاً من عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، نتيجة الظروف الاقتصادية المتدهورة بسبب حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي والاحتلال. وهناك عدة اسباب تقف وراء ظهور واستفحال ظاهرة التضخم ومن ابرزها (www.iier.org/Inflation/Iraq/Journal.pdf):
1. التدهور المستمر في الملف الامني واتساع نطاق عمليات تخريب البنية التحتية والمنشآت الخدمية والانتاجية وبخاصة قطاعات الكهرباء والمياه.
 2. توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد قد رفع من اسعار تلك السلع في السوق المحلية الى مستوياتها الدولية.
 3. ظاهرة ارتفاع الميل للإنفاق وضعف الميل الحدي للادخار بسبب سياسة الحصار الاقتصادي والحرمان التي عانى منها الافراد.
 4. تحسن مستوى الاجور والمرتببات التقاعدية بعد الحرب ومن ثم تحسن القدرة الشرائية للأفراد، ولاشك ان هذه الزيادة لم تصاحبها زيادة في المعروض من السلع والخدمات.

والجدول (5) يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك⁽¹⁾ في العراق للمدة (1996-2011):

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
1996	2242.1	2004	8815.6
1997	2759.2	2005	12073.8
1998	3166.7	2006	18500.8
1999	3565.0	2007	24205.5
2000	3742.5	2008	24851.3
2001	4355.3	2009	24155.1
2002	5196.6	2010	125.1
2003	6943.5	2011	132.1

- المصدر: 1. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الارقام القياسية، الاسعار والارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2008، ص18.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لعام 2011، ص87.

يتضح من خلال الجدول (5) ان المدة (1996-2002) قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ ارتفع من (2242.1) نقطة عام 1996 ليصل الى (5196.6) نقطة عام 2002 وهو مؤشر على تزايد حدة التضخم في هذه المدة، ولعل اسباب هذا الارتفاع كما اسلفنا سابقاً هي (الحصار الاقتصادي، وانخفاض المعروض السلعي نتيجة ضعف القطاعات الانتاجية، وارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال).

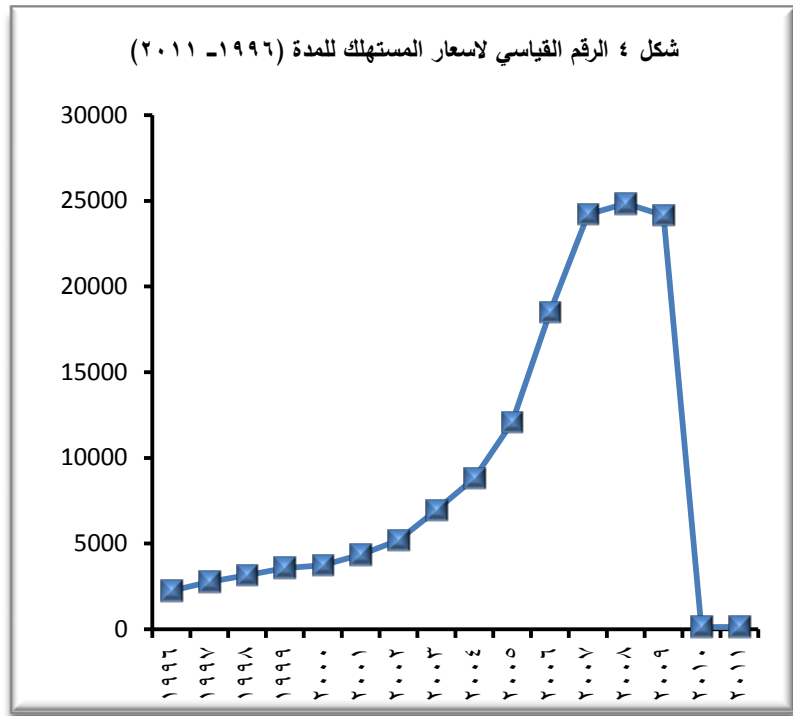
(1) يشير الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى التغيرات النسبية التي تطرأ على اسعار اهم السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد خلال السنة. وهو يعتبر مؤشر لقياس شدة التضخم ومتابعة تطوراتها.
انظر: عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم للمدة (1980—1996)، مجلة جامعة كربلاء، العدد 11، المجلد 3، 2005، ص 251.

اما فيما يخص المدة (2003- 2008) فقد شهد الاقتصاد العراقي تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية والزيادة المضطردة في معدل التضخم، وقد ادى هذا الارتفاع في معدل التضخم الى ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للأفراد وارتفاع كلف الانتاج. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (6943.5) نقطة عام 2003 ليبلغ عام 2008 ما قيمته (24851.3) نقطة.

ولعل سبب ارتفاع معدل التضخم في هذه المدة هو المشكلة الامنية والتي ادت الى عدم انتظام عمل السوق من ناحية عرض السلع والخدمات، وظهور تكاليف جديدة متجسدة بتكاليف الحماية الامنية وشحة الطاقة وارتفاع اسعارها وارتفاع مستوى الاجور والمدفوعات النقدية (تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية)، فضلاً عن زيادة حجم الانفاق العام من خلال زيادة رواتب موظفي القطاع العام(الحديثي، 2011، 110).

وقد انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد عام 2008 اذ بلغ (24155.1) نقطة عام 2009، واستمر بالانخفاض حتى بلغ (125.1) نقطة عام 2010، و(132.1) نقطة عام 2011، ولعل سبب هذا الانخفاض يعود الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار الى جانب التحسن الكبير الحاصل في الوضع الامني لعموم البلد (التقرير الاقتصادي السنوي، 2008: 40).

ولمزيد من التوضيح ندرج الشكل (4) الذي يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة (1996- 2011):



المصدر : الشكل من عمل الباحث باعتماد على بيانات الجدول (5)

المحور الثالث

التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على التضخم

يعد النموذج القياسي احدى الطرائق التي يمكن بواسطتها تسهيل وتبسيط حقيقة او ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة، التي تضم جملة من المتغيرات المختلفة، والهدف الاساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختبارها (السيوفو، 1988: 39).

ولغرض قياس اثر ادوات السياسة المالية على معدلات التضخم تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Square Ordinary Least)، وقد تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وادخال كافة البيانات على الحاسب الآلي باعتماد برنامج spss الاحصائي.

وفيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث فهي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، اذ تتمثل المتغيرات المستقلة بـ (النفقات العامة، والضرائب، والدين العام الداخلي)، في حين يمثل معدل التضخم (معبراً عنه بالمستوى العام للأسعار) المتغير التابع. وبالإمكان التعبير عن النموذج بالشكل الآتي:

$$Y = b_0 + b_1 X + U$$

حيث ان:

Y: المتغير التابع (معدل التضخم معبراً عنه بالمستوى العام للأسعار).

X: المتغير المستقل (الانفاق العام، والايراد الضريبي، والدين العام الداخلي).

وبعد ادخال البيانات ظهرت لدينا النتائج الآتية:

(1) اثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار:

بعد اجراء تحليل الانحدار ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y = 5689.40 + 0.408 X$$

$$T \text{ test } (1.673)$$

$$R^2 = 16.7\% \quad F = (2.798)$$

اذ تشير القوة التفسيرية (R^2) للنموذج المقدر الى ان (16.7%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في الانفاق العام، بينما ما يقرب (83.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج او انها تقع ضمن المتغير العشوائي.

اما اختبار T الذي يحدد معنوية المعلمة، فقد تبين ان قيمة T المحتسبة تساوي (1.673) هي اقل من قيمة T الجدولية (1.771) المقابلة لها عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (13)، وهذا يدل على عدم معنوية المعلمة المقدره، اما اختبار F فقد اظهر معنوية النموذج المقدر اذ بلغت F المحتسبة (2.79) وهي اكبر من مثيلتها الجدولية البالغة (2.40) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (13).

(2) اثر الايراد الضريبي على المستوى العام للأسعار:

بعد اجراء تحليل الانحدار ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y = 2087.379 + 0.438X$$

T test (1.824)

$$R^2 = 19.2\% \quad F(3.329)$$

اذ تشير القوة التفسيرية (R^2) للنموذج المقدر الى ان (19.2%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في الايراد الضريبي، بينما ما يقرب (80.8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج او انها تقع ضمن المتغير العشوائي. اما قيمة T المحسوبة فقد بلغت (1.824) وهي اكبر من قيمة T الجدولية (1.771) المقابلة لها عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (13)، وهذا يدل على ان الايراد الضريبي يفسر التغيرات التي تحدث في معدل التضخم.

ولغرض معرفة معنوية النموذج ككل من خلال اختبار F فقد تبين معنوية النموذج المقدر، اذ كانت قيمة F المحسوبة والبالغة (3.329) اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (2.40) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (13).

(3) اثر الدين العام الداخلي على المستوى العام للأسعار:

لغرض توضيح اثر الدين العام الداخلي على المستوى العام للأسعار ندرج النموذج المقدر الآتي:

$$Y = 5958.20 + 0.347 X$$

T test (1.366)

$$R^2(12\%) \quad F(1.920)$$

يتبين من خلال النموذج اعلاه ان قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (12%) وهي مقدار التغيرات الحاصلة في معدل التضخم والتي سببها التغيرات الحاصلة في الدين العام الداخلي في حين ان حوالي (88%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج او انها تدخل ضمن المتغير العشوائي.

في حين اشار اختبار T عن عدم معنوية المعلمة المقدر، اذ بلغت قيمة T المحسوبة (1.366) وهي اقل من مثلثتها الجدولية البالغة (1.77) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (13)، بينما اوضح اختبار F عدم معنوية النموذج ككل اذ بلغت قيمة F المحسوبة حوالي (1.920) اقل من قيمة F الجدولية البالغة (2.40) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (13).

المحور الرابع : اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في العراق

نظراً لما أظهره التحليل القياسي من ضعف ادوات السياسة المالية (النفقات العامة، والدين العام) في تزايد معدلات التضخم، وان ارتفاع معدلات التضخم يعود الى اسباب اخرى منها الايرادات الضريبية، وعليه تتجلى ضرورة تفعيل هذه الادوات للتقليل من حدة التضخم وامتصاص ارتفاعاته.

1. السياسة الضريبية:

من المعروف انه في حالة مرور الاقتصاد بتضخم نقدي تعمل الدولة على رفع حصيلة الضرائب لغرض امتصاص اكبر قوة شرائية ممكنة، وفي اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي فان تفعيل الايرادات الضريبية لها دور مهم يتمثل في الاول: لغرض امتصاص قوة شرائية من اصحاب الدخل العالية للتخفيف من آثار التضخم وتقليل الفوارق الداخلية بين افراد المجتمع، والثاني: اعتمادها كمصدر تمويل للحكومة لدعم المشتقات النفطية. ولغرض زيادة فاعلية هذه الاداة يتم اتخاذ مجموعة من الاجراءات لعل اهمها(الهيئي، واخرون، 2010:30):

- أ - محاربة التهرب الضريبي من خلال القضاء على الفساد الاداري.
- ب - ايجاد طرائق افضل للتحاسب الضريبي تحقق اقل تهرب ضريبي.
- ج - زيادة الوعي الضريبي من خلال وسائل الاعلام.
- د - الاعتماد على ذوي الاختصاص في الدوائر الضريبية ومحاولة جذبهم.
- هـ - العمل على اصدار تشريعات قانونية من شأنها توسيع نطاق الضريبة واوعيتها والمكلفين بها وبذات الوقت تحد من التهرب الضريبي.

2. السياسة الانفاقية:

يتم استخدام سياسة الانفاق العام كإحدى ادوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وبغية تفعيل هذه الاداة يمكن اتباع مجموعة من الاجراءات لعل ابرزها:

- أ - الشروع بمواجهة الاختلال في الهيكل الانتاجي من خلال وضع اعلى نسبة من التخصيصات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة وبما يكفل تخفيض ملموس في معدلات التضخم.
- ب - تخفيض النفقات الاستهلاكية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الانفاق العام وكذلك تقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

ج - زيادة النفقات التي تخصص لإقامة البنى الارتكازية من طرق وجسور وسدود ومشاريع الكهرباء والماء وما الى ذلك، ويترتب على هذه النفقات زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، اذ تحقق هذه النفقات مايسمى بالوفورات الخارجية التي تجعل الكثير من الاستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصادياً من خلال تخفيض تكاليف الانتاج في المشروعات الاقتصادية وغيرها.

3. الاقتراض الداخلي:

من الممكن زيادة فاعلية هذه الاداة في علاج التضخم من خلال خطوات عديدة لعل ابرزها:

أ - اصدار سندات طويلة الاجل وبأسعار فائدة مغرية.

ب - نشر الوعي الادخاري لدى الافراد والمؤسسات.

الاستنتاجات:

بعد اتمام الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو الآتي:

1. تحظى السياسة المالية بأهمية كبيرة في مختلف دول العالم، نظراً لكونها احدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في تسيير النشاط الاقتصادي والتأثير به.
2. تدهور الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينات وماتلاها نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي، الامر الذي ادى الى تزايد الانفاق العام، وضعف مرونة الجهاز الانتاجي، مما اسفر عن بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاته.
3. انخفاض نسبة مساهمة الايراد الضريبي في تمويل النفقات العامة، وذلك بسبب:
 - أ - حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي خلال مدة الدراسة، والتي انعكست بصورة سلبية على انخفاض الايرادات الضريبية.
 - ب - تزايد الصادرات النفطية بعد عام 2003 دفع باتجاه تقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية.
 - ج - عدم دقة حصر المكلفين اذ هناك الكثير من الاوعية خارج نطاق التحاسب الضريبي (مكاتب الصرافة، محلات الموبايل وغيرها).
4. اثبت النموذج القياسي المقدر ان الايرادات الضريبية تمارس دوراً هاماً في التأثير على معدل التضخم من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما وكما عكستها معلمة المتغير المستقل، في حين ان تأثير (النفقات العامة، والدين العام الداخلي) يتسم بكونه ضعيفاً.

التوصيات:

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن ادراج بعض التوصيات ومنها:

1. اتخاذ الاجراءات التي تضمن عدالة توزيع الدخل من خلال الضرائب.
2. تخفيض الضرائب على استيراد المواد الاولية والمكائن الخاصة بقطاع الصناعة والزراعة، والذي من شأنه تطوير ورفع مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي زيادة المعروض السلعي.
3. منح فرصة اوسع للقطاع الخاص من خلال وضع تشريعات تضمن تسهيل عودة رأس المال الهارب سابقاً وحالياً، وضمان مشاركته في المشاريع المقترحة ولاسيما في القطاعات الانتاجية التي من شأنها رفع مستوى التطور والنمو الاقتصادي.
4. فرض رسوم على الخدمات الترفيهية المعدة لذوي الدخل العالية.

المصادر:

1. الهيتي، احمد حسين، فاطمة ابراهيم خلف، عدي سالم علي الطائي، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990—2007)، الاسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 2، العدد 3، 2010.
2. بخيت، حيدر نعمة، فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970—2009)، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25، 2012.
3. الحديثي، خليل عبد الكريم محسن محمد، تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم في العراق للمدة (1990—2009)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
4. شهاب، سميرة فوزي، قياس وتحليل العوامل الاساسية المحددة لحجم الانفاق العام في العراق للمدة (1987—2006)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
5. الحاج، د. طارق، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6. جابر، طالب محسن، ناجحة عباس، فاطمة عبد جواد، الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971—2005)، مؤتمر الاصلاح الضريبي السادس، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2006.
7. الجنابي، د. طاهر، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990.
8. كاظم، عامر عمران، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980—1996)، مجلة جامعة كربلاء، العدد 11، المجلد 3، 2005.
9. الدعمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2010.
10. احمد، عبد الغفور ابراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، لم تذكر سنة النشر.
11. عبد الحميد، عبد المطلب، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2010.
12. الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990.
13. عناية، غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2000.
14. مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1963.
15. الوادي، محمود حسين وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.
16. الوادي، محمود حسين وآخرون، الاساس في علم الاقتصاد، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2007.
17. جميل، وائل سالم، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (1981—2000)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2006.
18. السيفو، وليد اسماعيل، المدخل الى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.
19. " التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية " ، ندوة منشورة على الانترنت على الموقع:
www. iier.org/Inflation/Iraq/Journal.pdf
20. " البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق " بحث منشور على الانترنت على الموقع:
www.mof.gov.iq/lists.4pdf

21. Arthur O' sullivan & Others, Survey of Economics (Principles, Application and Tools), Prentice Hall, New Jersey, 2008.

22. Campell R. Mc Connel, Stanley L.Brue, Macroeconomics

(Principles, Problems and Policies), Mc Graw - Hill, 17 ed, N.Y., 2008.

23. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لأعداد متفرقة للمدة (2003—2011).

24. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008.
25. الهيئة العامة للضرائب.

26. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الارقام القياسية، الاسعار والارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2008.